الميثاق
الاثنين : 24 / 6 / 2013م
الموافق :15 / شعبان / 1434هـ
العدد: (1667)

تدهور المستوى المعيشي لليمنيين

قبيل الأزمة السياسية في اليمن عام 2011م، أشارت التقديرات الى أن 43% من السكان يعيشون في فقر. لكن أزمة العام 2011م اضافت عبئاً كبيراً على الاسر الفقيرة والضعيفة بسبب الزيادة الحادة في أسعار الغذاء والوقود وانقطاع وتعطل خدمات الكهرباء والمياه.. ووفقاً لليونيسيف فإن صندوق الرعاية الاجتماعية هو المصدر الرئيسي للحماية الاجتماعية ويستهدف 1,5 مليون حالة مستفيدة تمثل 6,9 مليون يمني بتحويلات مالية تتراوح بين 2000-4000 ريال في الشهر.

مع ذلك، تعتبر قيمة التحويلات المالية غير كافية للتعاطي مع تأثير الأزمة لا سيما مع رفع الدعم عن الوقود وتضخم الأسعار التي تسببت في تآكل القيمة النسبية للتحويلات.. ثمة تقارير متعددة عن تدهور الأحوال المعيشية للأسر اليمنية وبالتالي فإن آليات الحماية الاجتماعية الفعالة تعتبر ذا اهمية بالغة على ان تكون الأسر قادرة على إدراك حقها في الحياة الكريمة.

بعدما فقدوا الثقة بالحكومة

المانحون ينسحبون

اعتبر مانحون تعهدات مؤتمر لندن هي نفس تعهداتهم في مؤتمر الرياض

اقتصاديون: على رئيس الجمهورية إنقاذ الاقتصاد من الانهيار

تدخل اليمن منعطفاً خطيراً في أوضاعها الاقتصادية بعد التطورات المخيفة التي اعترفت بها حكومة الوفاق برئاسة باسندوة في اجتماع المتابعة الفني الثاني لمؤتمر المانحين الذي عقد الأربعاء في العاصمة صنعاء.

حيث اعترفت الحكومة بتغيير مواقف الدول والمنظمات الدولية المانحة تجاه بلادنا بشكل مخيف وغير مسبوق، ويشير الى وصول الدول والمنظمات المانحة الى قناعة تامة بعدم تبديد أموالهم ومنحها لحكومة فاشلة بامتياز..

بيد أن الأخطر من ذلك -أن بعض المانحين اعتبروا وبحسب وثيقة حكومية أعدتها وزارة التخطيط -أن تعهداتها القديمة التي أعلنتها عام 2006م هي نفس التعهدات التي أعلنتها في مؤتمر الرياضة عام 2012م، والأسوأ من ذلك أن بعض المانحين اعتبروا تعهداتهم قروضاً وليست منحاً أومساعدات..

وعلّق اقتصاديون على ذلك لـ«الميثاق» بالقول: إن هذه المواقف الجديدة من قبل المانحين تعكس عدم ثقة المجتمع الدولي بحكومة الوفاق أبداً، وأنها غير جديرة بدعم ومساندة دولهم.. ونبهوا الى خطورة هذه الرسالة وانعكاساتها السلبية على مستقبل البلاد والعملية التنموية بشكل عام سيما في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها اليمن خلال هذه الفترة.

لافتين الى أن موقف المانحين بحسب اعتراف الحكومة يكشف عن خيبة أملهم بهذه الحكومة وشعورهم بعدم جدية تقديم الدعم والمساعدة لحكومة تلحق بالشعب اليمني أضراراً فادحة بسبب سوء ادارتها للبلاد.

وطالب الاقتصاديون رئيس الجمهورية بالتدخل لإنقاذ البلاد من انهيار وشيك وإيجاد معالجات سريعة تعيد الثقة الى مجتمع المانحين.

هذا وكانت وثيقة أعدّتها وزارة التخطيط قد اعترفت بالصعوبات في تخصيص تعهدّات المانحين لبلادنا والبالغة 8 مليارات دولار، وأهمها قيام بعض المانحين باعتبار بعض تعهّداتهم القديمة التي قدّمت في مؤتمر لندن للمانحين 2006م "والتي كان بعضها مخصّصاً لمشاريع قيد التنفيذ"

> **سحب مليار و9 ملايين فقط من إجمالي 8 مليارات دولار**
>
> **البعض أعلنوا أن تعهداتهم قروض وليست منحاً أو مساعدات**
>
> **تغير موقف المانحين رسالة خطيرة إلى اليمن**

على أنها تعهّدات جديدة، واعتبار بعض المانحين الآخرين تعهّداتهم بأنها قروض وليست منحاً أو مساعدات.

وفيما دعت الوثيقة الحكومية -التي حصلت عليها «الميثاق» -الدول والمنظّمات المانحة إلى "مراعاة الظروف الحرجة التي تمر بها اليمن والموازنة العامة"، فإنها أشارت إلى تأخّر بعض المانحين في تخصيص تعهّداتهم، وقيام بعض المانحين بتخصيص تعهّداتهم على برامج ومشاريع خارج إطار البرامج التي قدمتها الحكومة لمؤتمر المانحين.

وقالت الوثيقة -وهي بعنوان «مستجدات الوضع الاقتصادي في إطار البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014م»: إن مؤتمر المانحين المنعقد بالرياض في سبتمبر 2012م وافق على وثيقة الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة بين الحكومة والمانحين، ومن بين ما تضمّنته تلك الوثيقة أن يوجّه الدعم الدولي بما ينسجم مع الأولويات الوطنية واستحقاقات المرحلة الانتقالية، وأن يتم استكمال تخصيص كل التعهّدات خلال 3 شهور، ولكن مشاورات الأشهر الماضية بين الحكومة والمانحين أظهرت وجود صعوبات في تخصيص تعهّدات المانحين.

وأوضحت الوثيقة أنه "في ظل محدودية الموارد المحلية وضخامة الاحتياجات الملحة وقصر الفترة المتبقية من عمر المرحلة الانتقالية، فمن المهم تسريع استكمال تخصيص تلك التعهّدات وإتاحتها لتمويل أولويات ومشاريع الاستقرار والتنمية.. وهذا سيفضي بالضرورة إلى تدعيم الاستقرار الكلي وتعزيز ثقة المواطن في جدوى التسوية السياسية وصنع مستقبل أفضل، فضلاً عن تفويت الفرصة على عناصر الإرهاب والتخريب في استقطاب بعض الشباب واستغلال حاجتهم لبلوغ مراميها التخريبية".

وكان وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أعلن عن تخصيص 6,7 مليار دولار وبما نسبته 86% من إجمالي تعهّدات المانحين لليمن.

وقال السعدي في "اجتماع المتابعة الفني الثاني لمؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية" بصنعاء: إنه تم توقيع اتفاقيات التمويل بين الحكومة والمانحين على ما يقدر بـ 3,2 مليار دولار أي ما نسبته 42% من إجمالي التعهّدات، فيما بلغت إجمالي السحوبات حوالي 1,9 مليار دولار بما في ذلك الوديعة المقدّمة من المملكة العربية السعودية.

من جانبه حثّ البنك الدولي المانحين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه اليمن، وذلك في اجتماع صنعاء. وركّز الاجتماع على أجندة الإصلاح في البلاد وأشاد بالتقدم المحرز الى الآن.

وعُقد اجتماع المانحين لمتابعة الوفاء بالتعهّدات وتقييم تنفيذ الحكومة اليمنية لالتزاماتها بموجب إطار المساءلة المتبادل والإعداد لمؤتمر عالي المستوى في سبتمبر 2013م.

وقال المدير القطري للبنك الدولي في اليمن ومصر وجيبوتي هارتفيج شيفر: "إن اليمن أبدت شجاعة كبيرة في السير في الطريق نحو السلام، والأمل والفرص، وبالمقابل إلتزم المجتمع الدولي بتضامنه وشراكته وبالتمويل وبالمعرفة لمصاحبة اليمن في تلك الرحلة". وأضاف: "إنه في غاية الأهمية والضرورة أن نجعل أنفسنا والآخرين مساءلين بالوفاء بوعودنا إذا رغبنا في منح تلك المرحلة الانتقالية التاريخية فرصة لتلبي الطموحات والرغبات المشروعة للشعب اليمني".

وقال مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء وائل زقّوت "إن اليمن تحتاج الآن الى دعم فني ومالي إستثنائي". وأضاف: "إن المانحين والحكومة بحاجة الى مضاعفة الجهود لضمان وصول التعهّدات إلى الشعب اليمني.. إن الاجتماع وخطة العمل التي خرجت منه تعتبر خطوات مهمة لضمان استمرار سير اليمن في الطريق نحو الاستقرار والرفاهية لكافة المواطنين".

وعلى هامش الاجتماع وقع البنك على منحتين مع الحكومة اليمنية بلغ إجمالي قيمتهما 9,2 مليون دولار. وصمّمت المنحتان لغرض التأكيد على نوع المبادرات التي يحتاجها الاقتصاد اليمني بصورة عاجلة لإنعاش الأعمال الصغيرة والمساعدة في إعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة.

بلادنا تفشل في تحقيق أهداف الألفية

تحتل اليمن أعلى معدلات الفقر في الشرق الأوسط إذ يعيش 46,6% من اليمنيين على أقل من دولارين يومياً ، ويعتبر نصف السكان غير آمنين غذائياً. كما تصنّف اليمن في المراتب الأخيرة في مؤشر فجوة النوع الاجتماعي العالمي لتحول دون وصول النساء المتساوي إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل والمشاركة المدنية.. وتقبع اليمن كذلك في المراتب الدنيا في مؤشر التنمية البشرية ولا يرجح أن تتمكن من تلبية أي من أهداف التنمية الألفية أو تحقيق أهداف عالم جدير بالأطفال.. ويذكر تقرير لمنظمة اليونسيف بهذا الخصوص ان معدلات وفيات الأمهات والأطفال تحت سن الخامسة ماتزال مرتفعة. وتشكّل وفيات المواليد الجدد 80% من وفيات الرضع ..

> **58 % من أطفال اليمن يعانون من التقزم بسبب سوء التغذية**
>
> **تراجع التحاق الفتيات بالتعليم ازداد بعد الأزمة**

مشيراً الى ان الإحصاءات الوطنية تخفي في الغالب تباينات كبيرة على المستوى شبه الوطني؛ فالوفيات تحت سن الخامسة تقل بنسبة 68% في أوساط الخُمس الأغنى من السكان بينما ترتفع نسبة الولادات التي تتم بإشراف طبي ماهر بنسبة 331% لدى هذا الخمس. وفضلاً عن ذلك تتوافر لدى 94% من السكان في الحضر خدمات صرف صحي محسّنة مقارنة بـ33% في المناطق الريفية. وتضيف أمراض الطفولة القاتلة مثل الالتهاب الرئوي والإسهال إلى أسباب الوفيات والمرضية.

سوء تغذية حاد

وفيما يتعلق بالتغذية يؤكد التقرير ان أحد الأسباب الكامنة الرئيسية لوفيات الأطفال، سوء التغذية المنتشرة والمتفاقمة، فاليمن تحتفظ بواحد من أعلى معدلات سوء التغذية في العالم، ويعاني حوالي 58% من الأطفال تحت الخامسة من التقزم و15% من الهزال المتوسط إلى الحاد.. ففي العاصمة يعتمد 60% من السكان على مصادر توزيع المياه الخارجية للحصول على المياه النظيفة وقد تضاعف سعر المياه ثلاث مرات في الشهور العشرة الماضية وبات الحصول على المياه النظيفة متعذراً لمن هم في أمس الحاجة إليها. وبينما تلجأ الأسر إلى مصادر مياه غير آمنة لتأمين احتياجاتها اليومية، كشفت مسوحات التغذية التي تدعمها اليونيسيف (2011م) عن أنه في بعض المجتمعات الهشة على غرار محافظة الحديدة ومحافظة حجة ، يعاني واحد من كل طفلين من الإسهال الحاد الذي يعتبر سبباً كامناً وراء 40% من حالات سوء التغذية الحاد.

الازمة تحرم الفتيات من التعليم

وبين تقرير اليونيسيف انه رغم ما حققته اليمن من تقدم في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، تبقى هذه المعدلات قاصرة عن تحقيق هدف التنمية الألفية الخاص بالتعليم على كافة الأصعدة المستهدفة. حيث تتخلّف الفتيات في الريف عن ركب التعليم الأساسي بسبب الفقر وانعدام الأمن والبنية التحتية المتدهورة للمدارس واكتظاظ الفصول والمواقف التقليدية المناوئة لتعليم الفتاة والافتقار الحاد لنوعية التعليم الجيدة حيث تشكل المعلمات 25% فحسب من المعلمين و 9% في المناطق الريفية.. قبيل الأزمة، كانت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس عند أقل من 70%. وقد زاد العنف المتصاعد الوضع سوءاً إذ احتلت المدارس من قبل القوات المسلحة والنازحين، وتشهد بعض المحافظات الجنوبية ارتفاعاً في نسبة احتلال المدارس إذ لم يتمكن أكثر من 100,000 طالب من الوصول إلى مدارسهم هذا العام .

> **ارتفاع الأسعار فرض على الأسر إلغاء وجبات الأكل وتزويج الفتيات**

الأطفال في حالة الطوارئ

وجاء في التقرير :لقد كان للاضطراب الأهلي الواسع والصراعات المحلية على طول البلاد وعرضها عام 2011 لا سيما في الشمال والجنوب في 2012م أثر سلبي فوري على سلامة الأطفال. فمنذ فبراير إلى يوليو 2011م، لقي المئات من المدنيين مصرعهم في العنف المرتبط بالاحتجاجات بمن فيهم 76 طفلاً. وتبعث الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الصراع القلق بشكل متزايد لدى اليونيسيف إذ تسببت في إعاقة 24 طفلاً ومقتل 16 منذ مطلع العام 2012م.. كما تسببت الأزمة في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والمياه.. واستجابة لذلك، شرعت بعض الأسر الفقيرة في تبني استراتيجيات تأقلم سلبية مثل تقليل عدد الوجبات وتقليل نسبة البروتين والإكثار في مضغ القات. وأسفر ذلك عن تصاعد حالات الزواج المبكر في أوساط الفتيات النازحات من صغار السن، بينما يُجرّ الفتيان إلى سوق العمل.

حماية الأطفال:

هناك حاجة لتطور كبير لجعل نظام حماية الطفل أكثر استباقية وارتكازاً على الحقوق وبخاصة فيما يتصل بالسياسات والخدمات الصديقة للطفل والمراعية للنوع الاجتماعي والإشراف والإحالة وتعزيز المعارف والمهارات لدى أصحاب الوظائف مثل العاملين الصحيين والاختصاصيين الاجتماعيين وكذا مسئولي الشرطة وإنفاذ القانون.